حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

#هاشتاغ

فلسطين 2018

نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين

آذار 2019

حملة-المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

هاشتاغ فلسطين- نظرة عامّة حول انتهاكات

الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين

كتابة: عنان أبو شنب

تصميم: أمل شوفاني

تحرير: أليسون كرمل

ترجمة: منى أبو بكر

تواصل معنا:

info@7amleh.org | www.7amleh.org

Tel: +972 (0)774020670

إصدار حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

ترخيص المشاع الإبداعيّ- غير تجاريّ- حصة مماثلة 4.0 (CC BY NC SA 4.0)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0

المحتوى

ملخّص 05

الحكومات 09

إسرائيل 10

السُلطة الفلسطينيّة 20

سُلطات حماس 23

شركات هايتك عالميّة 25

Facebook 26

Twitter 28

Google 30

PayPal 32

Airbnb 34

Booking.com 36

المجتمع الفلسطينيّ 38

العنف والمراقبة القائمين على النوع الاجتماعيّ 39

استنتاجات 40

ملـخّص

ملـخّص
ملـخّص
ملـخّص

يقدّم حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الرقميّ تقريره السنويّ حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين، بما في ذلك المواطنون الفلسطينيّون في الداخل، والفلسطينيّون في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة. الحقوق الرقميّة هي جزء من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقّ في الخصوصيّة وحريّة التعبير عن الرأي، والتي يجب أن تحترمها وترفع من شأنها الحكومات والشركات.[1]

يركّز هذا التقرير، بالأساس، على انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين من قِبَل كلٍ من إسرائيل والسُلطة الفلسطينيّة وحماس. يحلّل هذا التقرير السياسات والممارسات المختلفة التي تستخدمها الحكومات والسُلطات، والتي تهدّد ممارسة الفلسطينيّين لحقوقهم الرقميّة، كما يبرز التقرير أمثلة لاعتقال فلسطينيّين بسبب منشوراتهم على شبكات الإعلام الاجتماعيّ. بالإضافة إلى ذلك، يركّز التقرير في سبل انتهاك الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين، وبتحديد نشاطاتهم ومناليّتهم للخدمات على الإنترنت بسبب سياسات شركات الهايتك العالميّة، إن كان ذلك بشكلٍ مباشر أو من خلال تعاونها مع الحكومات أو السُلطات. يشمل التقرير، أيضًا، الانتهاكات الحقوقيّة التي استهدفت الحقوق الرقميّة، من داخل المجتمع الفلسطينيّ، حيث يركّز التقرير على ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعيّ على شبكة الإنترنت.

عادةً ما يلجأ الفلسطينيّون إلى الإعلام الاجتماعيّ لتنظيم مجتمعهم أو لرفع الوعي فيه، وللضّغط على الجهات التي تنتهك حقوقهم، سواءً كانت حكومات أو سُلطات أو أجسام خاصّة. على هذا النحو، فإن لاستهداف الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين من قِبَل تلك الجهات تداعيات على قدرة الفلسطينيّين على الدّفاع عن حقوق الإنسان الخاصّة بهم، والتي يضمنها ويحميها القانون الدوليّ. وعلى المستوى الجماعيّ، يتم توجيه هذه السياسات والممارسات لتقليص مساحة المعارضة لسياسات وأعمال الحكومة الإسرائيليّة – وعلى الأرجح أن يزيد ذلك من انتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيّين، والحقوق الرقميّة الخاصّة بهم على نطاق أوسع.

1 UN Human Rights Council, "The promotion, protection and enjoyment of human rights on the Internet," A/HRC/32/L.20, June 27, 2016. https://bit.ly/2GQiBvl

واصلت الحكومة الإسرائيليّة في عام 2018 بدفع سياسات تستهدف الفلسطينيّين بشكلٍ منهجيّ لنشرهم منشورات عبر شبكة الإنترنت. نشرت الحكومة الإسرائيليّة، بهدف التشاور مع الجمهور، مشروع قانون يهدف إلى توسيع سُلطة وحدة السايبر الوطنيّة الإسرائيليّة (INDC)، والتي ستعمل تحت إشراف مكتب رئيس الحكومة، وذلك من أجل تقديم المشورة حول أمور الأمن السيبرانيّ. قبل تشريع قانون الفيسبوك، والذي هدفه السماح للحكومة بتحديد ما هي المضامين التي يجب إزالتها عن منصّات الإعلام الاجتماعيّ، أُقرّ إعادة النظر والبحث بشكل أكثر عمقًا في مسودّة القانون، خوفًا من تقييد حريّة التعبير عن الرأي. على نحو مماثل، بعد تمرير القراءة الأولى للقانون في الكنيست الإسرائيليّ، تم تأجيل قانون يجرّم كل من يصوّر الجنود الإسرائيليّين من جدول أعمال الكنيست. ولكن، وبحسب مركز عدالة، ما زالت وحدة السايبر الإسرائيليّة، التي تعمل في مكتب المدّعي العام من دون أرضيّة قانونيّة، تتصرّف كالهيئة الوحيدة المخوّلة بإقرار فيما إذا كان يعتبر منشورًا ما على شبكات الإعلام الاجتماعيّ جريمة، والوحيدة التي تأمر بأتّخاذ إجراءات عقابيّة.

بحسب مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، واصلت السُلطات الإسرائيليّة اعتقال الفلسطينيّين بسبب منشورات على شبكات الإعلام الاجتماعيّ، واتّهامهم بـ «التحريض»، وذلك اعتمادًا على قوانين عامّة جدًّا وأوامر عسكريّة، يشمل ذلك الانتقاد السلميّ للسياسات الإسرائيليّة. تعتقل القوّات الإسرائيليّة بشكل روتينيّ الفلسطينيّين الذين ينشرون في شبكات الإعلام الاجتماعيّ، كما تستخدم الاحتجاز كأداة لردعهم وردع الآخرين عن مشاركة المحتوى عبر شبكة الانترنت. اعتقلت إسرائيل 350 فلسطينيًّا في الضفّة الغربيّة، يشمل ذلك شرقيّ القدس، بتهمة «التحريض»، بما في ذلك اعتقالات بسبب منشورات نُشرت في شبكات الإعلام الاجتماعيّ خلال عام 2018.

عدّلت السُلطة الفلسطينيّة قانون الجرائم الالكترونيّة في نيسان، ولكن القانون ما زال يمنح هيئات رسميّة مختلفة صلاحيّة مراقبة المحتوى على شبكة الإنترنت، وحجب المواقع واعتقال الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة. كما استمرّت سُلطة حماس في قطاع غزّة باعتقال الفلسطينيّين الذين ينتقدون سياساتها، أو كل من

قد يبدو داعمًا للأحزاب السياسيّة المعارضة لها، وذلك اعتمادًا على التهمة غير الواضحة وواسعة النطاق «الاستخدام المسيء للتكنولوجيا».

كما أنّ شركات إعلام اجتماعيّ مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب قد حجبت مستخدمين أو صفحات، ومسحت محتوى فلسطينيّ على شبكة الإنترنت. صدى سوشال (SadaSocial)، وهي مبادرة فلسطينيّة توثّق الانتهاكات بحق استخدام المحتوى من قِبل مستخدمين فلسطينيّين من الضفّة الغربيّة، قد وثّقت 505 حالات إزالة المحتوى أو حجب المستخدمين في منصّات الإعلام الاجتماعيّ، التي ذُكرت سابقًا، خلال عام 2018.[2] أمّا خرائط غوغل (Google Maps)، وبعكس القانون الدوليّ، لا تستخدم تسمية «المناطق الفلسطينيّة المحتلّة» (oPt) المعترف بها عالميًّا لوصف المناطق المحتلّة. بالإضافة إلى ذلك، تضيف شركة المسح الجغرافيّ هذه المستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة في الضفّة الغربيّة، بينما تحذف أسماء القرى الفلسطينيّة غير المعترف بها في النقب (إسرائيل) وفي منطقة ج (المناطق الفلسطينيّة المحتلّة). ما زالت خدمات باي بال (PayPal) غير متوفّرة لحواليّ خمسة ملايين فلسطينيّ يعيشون في الضفّة الغربيّة وفي قطاع غزّة. في حين يسمح للمستوطنين الذين يقطنون في مستوطنات غير قانونية استخدامها. وأعلنت Airnbnb أنها ستقوم بإزالة قوائم العقارات في المستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة في الضفّة الغربيّة، ولكنّها استثنت القدس الشرقيّة، بينما أعلنت Booking.com أنّها لا تنوي إزالة قوائمها من المستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة.

تم توثيق ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعيّ أيضًا في داخل المجتمع الفلسطينيّ. أفاد تقرير حملة و"Kvinna til Kvinna" في عام 2018 أنّ ثُلث النساء الفلسطينيّات في إسرائيل وفي المناطق الفلسطينيّة المحتلّة تعرّضن لعنف وتحرّشات في شبكات التواصل الاجتماعيّ على شبكة الإنترنت.

2 صدى سوشال، «بيان صحفي حول انتهاكات مواقع التواصل الاجتماعي في عام 2018». 19 كانون الثاني، 2019. https://bit.ly/2EhLkHW

الحكومات

الحكومات
الحكومات
الحكومات

إسرائيل

قوانين وممارسات تسهّل قمع الحقوق الرقميّة لفلسطينيّة

نشرت الحكومة الإسرائيليّة في 20 حزيران مشروع قانون الأمان السيبرانيّ ومديريّة السايبر الوطنيّة للمشاورة الجماهيريّة. يوسّع القانون من صلاحيّات مديريّة السايبر الوطنيّة الإسرائيليّة (INDC) التي أُنشئت عام 2011، لتتمكّن المديريّة من تقديم توجيهات وطنيّة حول أمور الأمن السيبرانيّ، بما في ذلك تعليمات في مجالات عدّة كالشؤون الماليّة والصحّة والمواصلات والطاقة والاتصالات.[3] سيجعل مشروع القانون هذا مديرية السايبر الوطنية الإسرائيلية الهيئة التنظيميّة القوميّة بخصوص الأمن السيبرانيّ، وهي مهمّة تخوَّل عادةً لهيئات عسكريّة أو أمنيّة تقيّدها الالتزامات القانونيّة، بدلاً من أن تكون تحت مسؤوليّة رئيس الوزراء، الذي سيقوم بتحديد أولويّات التهديدات السيبرانيّة. يمنح مشروع القانون هذا رئيس الوزراء صلاحيّة تعيين الموظّفين في مديرية السايبر الوطنية الإسرائيلية بشكلٍ سرّيّ ودون القيام بعمليّة توظيف رسميّة. هذا يعني أنّ الموظّفين سيتمتعون بحصانة قانونيّة دون إمكانيّة مقاضاتهم أو تقديم الشكاوى ضدّهم. سيخوَّل موظّفو هذه الوحدة بقرصنة حواسيب أو هواتف أيّ شخص أو تنظيم يعتبرونه تهديدًا للأمن السيبرانيّ خلال 24 ساعة فقط، كما ستكون للوحدة صلاحيّة الوصول إلى أجهزة الأشخاص أو المنظّمات واستخراج المعلومات منها دون أمر محكمة، وبهذا الشكل يتم مراوغة الإجراءات القانونيّة بذريعة محاربة الإجرام السيبرانيّ، ويتم إدخال هذه المعلومات في مرحلة لاحقة إلى قاعدة بيانات وطنيّة لمؤشّرات التهديد. خضعت قاعدة البيانات هذه إلى نقد عام شديد، حيث اقتبس المنتقدون هذا الأمر كجزء من قضيّة أوسع من ذلك وهي خصوصيّة المستخدم. المصطلحان «هجوم» و«تهديد» معرّفان في اقتراح القانون بشكلٍ غامض وفضفاض، ولذلك فهما معرّضان لتحليلات واسعة النطاق.

طالب رئيس الحكومة الإسرائيليّة، في تمّوز 2018، قبيل تمرير «مشروع قانون

3 7amleh, "Will a new wave of Israeli legislation diminish internet freedoms?," August 14, 2018. https://7amleh.org/2018/08/14/will-a-new-wave-of-israeli-legislation-diminish-internet-freedoms

الفيسبوك» المثير للجدل ليصبح قانونًا، أن تتم مراجعة مشروع القانون، وذلك خوفًا من انتهاك الحق في التعبير عن الرأي. يهدف مشروع القانون إلى منح الحكومة صلاحيّات واسعة من أجل تحديد ومراقبة المحتوى في الإعلام الاجتماعيّ[4]. يبقى الهمّ الوحيد المتعلّق بمشروع القانون هو كونه يمنح الشرطة الإسرائيليّة صلاحيّة مطالبة المحكمة بإزالة المحتوى من شبكة الإنترنت، دون إمكانيّة الحصول على ردّ من الشخص الذي شارك بالمحتوى.[5] يمنح مشروع القانون، أيضًا، صلاحيّات للمحاكم الإداريّة الإسرائيليّة بأن تفرض على شركات تكنولوجيا عالميّة مثل فيسبوك وتويتر وغوغل حجب محتوى على شبكة الإنترنت، والتي «تحرّض على العنف» و « إذا كانت تمسّ بالأمن الشخصيّ والعام والاقتصاديّ، وأمن الدولة والبنى التحتيّة الحيويّة»، وذلك بأمر من الحكومة الإسرائيليّة.[6]

قدّمت اللجنة الوزاريّة للتشريع في أيّار مشروع قانون منع تصوير وتوثيق جنود جيش الدفاع الإسرائيليّ. يهدف مشروع القانون هذا إلى تجريم كل من يوثّق أو يصوّر الجيش الإسرائيليّ خلال تأديته مهامه، ومنع نشر المضامين المصوّرة أو الفيديوهات على شبكات الإعلام الاجتماعيّ ووسائل الإعلام الرئيسيّة. حدّد مشروع القانون عقوبة السجن لمدّة خمس سنوات لكلّ من يصوّر أو ينشر النشاط العسكريّ الذي يضرّ «بمعنويّات الجنود». ولكن، اعتبر المدّعي العام الإسرائيليّ أن مشروع القانون هذا تشوبه إشكاليّة دستوريّة، وطلب بإجراء تغييرات كبيرة في نصه.[7] تمّ تغيير مشروع القانون لاحقًا ليركّز على زيادة عقوبة من يعيق أعمال الجنود الإسرائيليّين، وستتم متابعة مراجعته من قِبَل الكنيست الإسرائيليّ.

منذ النصف الثاني لعام 2015، بدأ مكتب المدّعي العام الإسرائيليّ بتشغيل «وحدة السايبر»، وهي وحدة مسؤولة عن «التعامل مع تحدّيات فرض الأمن السيبرانيّ»، وذلك من خلال مراقبة منشورات الإعلام الاجتماعيّ.[8] تشمل المراقبة التي تنفّذها الوحدة إزالة المحتوى من على شبكة الإنترنت وحجب الوصول إلى

4 نفس المصدر.
5 Hoffman G. "Netanyahu Halts Facebook Bill at Last-Minute." The Jerusalem post, July 18, 2018. https://bit.ly/2BFohVV
6 Goichman, R. "Knesset Gives First Nod to So-called Facebook Bill That Would Allow Court to Censor Internet." Haaretz, January 3, 2017. https://bit.ly/2BRcOTl
7 Lis G. "Israeli Plan to Jail Anyone Filming Soldiers in the West Bank Hits Legal Wall." Haaretz, June 17, 2018. https://bit.ly/2JXhEnd
8 Adalah. "Israel's 'Cyber Unit' operating illegally to censor social media content," September 14, 2017. https://www.adalah.org/en/content/view/9228

مواقع معيّنة. تصرّح وحدة السايبر أنّها على تواصل دائم مع شركات تكنولوجيا كبيرة، بما في ذلك فيسبوك، يوتيوب وغوغل، وتقدّم لها آلاف الطلبات لإزالة ما يُسمّى «المضامين الممنوعة» بحسب القانون الإسرائيليّ.[9] تعتمد الوحدة على «نظام التنبّؤ البوليسيّ» الذي طوّرته لمراقبة منشورات الفلسطينيّين على الفيسبوك، وللتعرّف على «مشتبه بهم» محتملين بناءً على الصور والمنشورات والأصدقاء الذين يشاركون بهم ويملكونهم.[10] يطالب عدالة- المركز القانونيّ لحقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل من المدّعي العام الإسرائيليّ منذ عام 2017 «التوقّف مباشرةً عن العمليّات غير القانونيّة» التي تقوم بها وحدة السايبر «حيث أنّه لا توجد قاعدة قانونيّة لعمليّات الرقابة التي تقوم بها الوحدة».[11] وأشار مركز عدالة أنّ وحدة السايبر تحتاج لأمر محكمة من أجل إزالة المنشورات، ولذلك فإنّ أي عمليّة تقوم بها قبل ذلك هي انتهاك لحقوق التعبير عن الرأي. أجابت السُلطات الإسرائيليّة لعدالة في عام 2017، قائلةً إنّ وحدة السايبر تعمل وفق «إجراء عمل منظّم»، وأنّها لا تزيل المحتوى بشكلٍ مباشر، وإنّما تطالب شركات الإعلام الاجتماعيّ بإزالته[12]. أشار مركز عدالة، أيضًا، أنّ السُلطات الإسرائيليّة لا تكشف للمحتجَزين الفلسطينيّين أيّا من المنشورات التي نشروها على شبكات الإعلام الاجتماعيّ كانت هي السبب في اعتقالهم ومن ثمّ احتجازهم، وبهذا فهي تضعف فعليًّا قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم، وتحدّد حريّتهم بالتعبير عن الرأي.[13]

كشف موقع هآريتس في تشرين الأوّل أنّ وحدة السايبر الإسرائيليّة تراقب منذ عامين قائمة طويلة من المنشورات والمدوّنات والمقالات والمنتديات في الإعلام الاجتماعيّ، والتي تنشط بها شخصيّات جماهيريّة ومجموعات الشؤون الاجتماعيّة والشركات التي تزوّد خدمات التخزين السحابيّة ومشجّعي كرة القدم

9 وزارة القضاء الإسرائيليّة. مكتب المدّعي العام. «أعلنت مؤخّرًا شركات التكنولوجيا العملاقة غوغل وفيسبوك المعايير التي قد اتّخذت وتلك التي سيتم اتّخاذها مستقبلاً كجزء من الحرب ضدّ مظاهر التحريض والعنف والإرهاب عبر شبكة الإنترنت». باللّغة العبريّة. 1 تمّوز، 2017. https://bit.ly/2EkslMT.

10 Nashif, N. et el. "The Israeli algorithm criminalizing Palestinians for online dissent." Open Democracy, October 4, 2017. https://bit.ly/2g7n95T

11 عدالة (ملاحظة رقم 8).

12 Adalah. "Social media giants continue to collaborate with Israel's illegal 'Cyber Unit'." December 19, 2018. https://www.adalah.org/en/content/view/9652

13 Adalah. "Israeli police conceal from detainees social media posts that led to their arrests," October 4, 2017. https://www.adalah.org/en/content/view/9263

وذوي الصلة بالساتيرا.[14]

امتدّ مجهود الحكومة الإسرائيليّة لإسكات واستهداف أيّ معارضة لسياساتها، وخصوصًا السياسات التي تستهدف الفلسطينيّين، إلى ما وراء حدود إسرائيل، وتمحورت الجهود بشكل أساسيّ حول الناشطين والمنظّمات الفلسطينيّين والدوليّين الذين يدعمون حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS). أفادت التقارير أنّ وزارة الشؤون الاستراتيجيّة الإسرائيليّة قد أقامت شركة «كيلاع شلومو» (مقلاع سليمان)، وهي منظّمة تعمل بما يُسمّى «نشاطات توعويّة جماهيريّة» من أجل تحسين صورة إسرائيل، ومحاربة «حملات نزع الشرعيّة» عنها.[15] غالبًا ما تعمل هذه المبادرة في شبكات الإعلام الاجتماعيّ من خلال إطلاق حملات عبر شبكة الإنترنت، والقيام بنشاطات ضغط (lobbying)، والتعامل مع منظّمات خارج البلاد، وإحضار الوفود إلى إسرائيل. لا تخضع هذه المنظمة إلى قانون حريّة المعلومات الإسرائيليّ، وخصّصت الحكومة الإسرائيليّة مبلغ 128 مليون شيكل لها للقيام بالعمل المُخوّل لها، إلى جانب 128 مليون شيكل إضافيّ من متبرّعين. تشارك المنظمة أيضًا بحملات تشويه ضد ناشطين فلسطينيّين.[16]

كما تستهدف الشركات المخابرات الإسرائيليّة الخاصّة، مثل Black Cube و-Psy Group الناشطين على شبكة الإنترنت، وتشارك في حملات لتشويه سمعتهم.[17] أُفيد أيضًا أن شركة Psy-Group قد أنشأت موقعًا ينشر أسماء وعناوين البريد الالكترونيّ وصور الأفراد الذين تشكّ بأنّهم يدعمون حركة المقاطعة،[18] ولكن تمّ مسح الموقع لاحقًا. من جهة أخرى، تمّ استخدام برمجيّات مراقبة طوّرتها شركات سايبر إسرائيليّة لاستهداف الصحافيّين والمعارضين والناشطين ضدّ عدّة أنظمة

14 Kubovich, Y. "Revealed: Israeli Military Monitors Social Media, Blogs and Forums in Search of 'Security Leaks'." Haaretz, October 4, 2018. https://bit.ly/2GwgQUU

15 Landau, N. "Israel Sets Up Secret Firm with Top Ex-generals, Envoys for Online 'Mass Awareness' Campaign 'To Fight 2BF041G/ly.bit//:https .Delegitimization'." January 9, 2018

16 Abunimah, A. "Israel fears exposure of its dirty tactics against BDS." The Electronic Intifada, June 26, 2018. https://bit.ly/2SI3iMA

17 Entous, A et. el. "Private Mossad for Hire." The New Yorker, February 18 and 25, 2019. https://bit.ly/2GgSiPx

18 Weinglass, S. et. el. "Israeli firm under FBI scrutiny in Trump probe allegedly targeted BDS activists." The Times of Israel, June 6, 2018. https://bit.ly/2HmZt4Z

قمعيّة.[19] في حين أنّه تم اختبار تكنولوجيا التجسّس الإسرائيليّة على الفلسطينيّين طيلة عقود، وغالبًا ما يتمّ تسويقها بهذه الطريقة، توسّعت عمليّات التجسّس في السنوات الأخيرة.[20] أعلنت منظّمة العفو الدوليّة في تشرين الثّاني أنّها ستتّخذ إجراءات قانونيّة لإلغاء ترخيص تصدير مجموعة NSO التي تتّخذ إسرائيل مقرًّا لها، وذلك بعد الكشف عن استخدام برمجيّة تجسّس تابعة للشركة في محاولة للتجسّس على أحد أفراد طاقمها.[21]

تواصل إسرائيل سيطرتها على جوانب بالغة الأهميّة من قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتّصالات الفلسطينيّ، ممّا يعيق تطوّرها ويمنع الفلسطينيّين من تطوير شبكة مستقلّة، ويجبر العديد من مفعّلي قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتّصالات الفلسطينيّين الاعتماد على المفعّلين الإسرائيليّين لتقديم خدماتهم.[22] تواصل إسرائيل أيضًا رفضها لطلبات الفلسطينيّين بنشر تكنولوجيا قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتّصالات جديدة، وتفرض عمليًّا «فجوة رقميّة» تبقي الفلسطينيّين في موضع تأخّر تنمويّ. أُطلقت تردّدات الجيل الثالث (3G) في كانون الثاني بعد مرور أكثر من عقد على تقديم طلب فلسطينيّ أوليّ لإطلاقها، وأصبحت الخدمة متوفّرة للزبائن الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة فقط.[23]

أمثلة لاعتقال مواطنين فلسطينيّين في الداخل بسبب منشورات على مواقع الإعلام الاجتماعيّ

واصلت إسرائيل استهدافها للمواطنين الفلسطينيّين بسبب مشاركتهم محتوى عبر شبكة الإنترنت. بإمكان إسرائيل، عن طريق استخدام بند رقم 144 من قانون العقوبات 1977 تحت عنوان «التحريض على العنف والإرهاب»، محاكمة الأفراد وفرض حكم عليهم قد يصل إلى خمس سنوات من السجن الفعليّ بسبب

19 The Citizen Lab. "HIDE AND SEEK: Tracking NSO Group's Pegasus Spyware to Operations in 45 Countries." September 18, 2018. https://bit.ly/2OwDa0Y

20 Kane, A. "Israeli Spyware is Helping Repressive Regimes in the Middle East." Vice, November 19, 2018. https://bit.ly/2GBBmnl

21 Amnesty International. "Israel: 'Rogue' NSO Group must have licence revoked over controversial surveillance software." November 28, 2018. https://bit.ly/2SaZezo

22 باستثناء القدس الشرقيّة حيث تتمتّع السُلطات والشركات الإسرائيليّة بسيطرة كاملة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ولا يُسمح لأي مزوّد فلسطينيّ العمل في هذه المنطقة.

23 7amleh. "Connection Interrupted: Israel's Control of the Palestinian ICT Infrastructure and Its Impact on Digital Rights." January 28, 2019. https://7amleh.org/wp-content/uploads/2019/01/Report_7amleh_English_final.pdf

منشوراتهم في الإعلام الاجتماعيّ، أو بسبب ما تسمّيه تحريضًا أدّى، بحسب ادّعائها، إلى أعمال عنف وإرهاب. ينطبق القانون على كل المواطنين في إسرائيل، كما ينطبق على الفلسطينيّين من القدس الشرقيّة المحتلّة.[24] أشار مركز عدالة أنّه يتم استخدام القانون بصورة تمييزيّة لاستهداف المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل بسبب ما يشاركون به على شبكة الإنترنت.[25]

في تمّوز ، حكمت المحكمة اللوائيّة في الناصرة على الشاعرة الفلسطينيّة دارين طاطور بالسجن لمدّة خمسة شهور بتهمة «التحريض على العنف وتأييد المنظّمات الإرهابيّة من خلال منشورات في الإعلام الاجتماعيّ»، وذلك بعد نشرها قصيدة بعنوان «قاوم يا شعبي قاومهم»، والتي تتناول موضوع جرائم الاحتلال والشهداء الفلسطينيّين، بحسب ما صرّحت به طاطور، حيث ترجمت الشرطة والمحكمة الإسرائيليّة القصيدة بشكلٍ خاطئ.[26] اعتقلت الشرطة الإسرائيليّة طاطور في تشرين أوّل 2015 واحتجزتها لمدّة 97 يومًا قبل تسريحها للاعتقال المنزليّ ومنعها من استخدام الهاتف النقّال وشبكة الانترنت.[27] نالت قضيّتها دعمًا دوليًّا من قبل عدّة منظّمات مجتمع مدنيّ، بما في ذلك Jewish Voice for Peace و PEN America.

ومع ذلك، وفي حين أنّ السُلطات الإسرائيليّة تستخدم هذه القوانين لاستهداف الفلسطينيّين على شبكة الإنترنت، وجد مركز حملة أنّه خلال عام 2018 نُشر 474,250 منشور في الإعلام الاجتماعيّ يدعو إلى أعمال العنف والكراهيّة ضدّ الفلسطينيّين، وأنّه تمّ نشر منشور تحريضيّ ضد الفلسطينيّين كلّ 66 ثانية. ومع ذلك، نادرًا ما تحمّل السُلطات الإسرائيليّة المسؤوليّة على المستخدمين الإسرائيليّين بتهمة التحريض أو العنف ضدّ الفلسطينيّين على شبكة الإنترنت، وبحسب إحصائيّات الشرطة الإسرائيليّة، كانت نسبة المواطنين الفلسطينيّين من مجموع الذين تمّ اعتقالهم بسبب اتّهامات تتعلّق بالتحريض في عام 2016 هي 82 بالمئة، بينما كانت نسبة المواطنين اليهود الإسرائيليّين هي 18 بالمئة فقط.[28]

24 Addameer, "Daring to Post: Arrests of Palestinians for Alleged Incitement," August 24, 2016. https://bit.ly/2SLfBaU

25 Adalah. "Adalah fears Facebook's online incitement deal with Israel will selectively target Palestinian citizens." November 9, 2016. https://www.adalah.org/en/content/view/8948

26 Dareen Tatour sentenced to five months in prison over poem." Al-Jazeera, July 31, 2018. https://bit.ly/2LPyEMY

27 Shpigel N. et. el. "Israeli Arab Poet Dareen Tatour, Convicted of Incitement, Released From Prison." Haaretz, September 20, 2018. https://bit.ly/2BFXqc5

28 عدالة (ملاحظة رقم 25).

رجا إغباريّة، أمّ الفحم

اعتقلت الشرطة الإسرائيليّة رجا إغباريّة، 67 عامًا، في 11 أيلول من بيته في أمّ الفحم، وصادرت حاسوبه الشخصيّ وهاتفه النقّال. إغباريّة عضو في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل، وقائد سياسيّ في حركة أبناء البلد.[29] حقّقت الشرطة الإسرائيليّة مع إغباريّة لمدّة سبع ساعات حول منشورات شارك بها عبر الفيسبوك في الإثنيّ عشر شهرًا التي سبقت الاعتقال، وسمحت محكمة مدنيّة إسرائيليّة باحتجازه بشبهة «التحريض على العنف ودعم تنظيم إرهابيّ عبر شبكة الإنترنت». بعد مرور شهر تقريبًا، وفي 15 تشرين أوّل، أطلقت المحكمة المركزيّة في حيفا سراح إغباريّة للحبس المنزليّ، رافضةً طلب الشرطة الإسرائيليّة إبقاءه في السجن حتى انتهاء الإجراءات القضائيّة ضدّه، وفرضت عليه شرط منع استخدام الهاتف أو شبكة الإنترنت، إلى جانب دفع كفالة بقيمة 10,000 شيكل إسرائيليّ.

أمثلة لاعتقال مواطنين فلسطينيّين في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة بسبب منشورات على مواقع الإعلام الاجتماعيّ

بحسب مؤسّسة الضّمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، اعتقلت القوّات الإسرائيليّة، في عام 2018، 350 فلسطينيًّا بتهمة التحريض، يشمل ذلك اعتقالات بسبب منشورات في الإعلام الاجتماعيّ في الضفّة الغربيّة، بما في ذلك القدس الشرقيّة. تتّهم المحاكم العسكريّة الإسرائيليّة الموجودة في الضفّة الغربيّة المعتقلين الفلسطينيّين الذين تمّ اعتقالهم بتهمة «التحريض» من خلال منشورات في الإعلام الاجتماعيّ بحسب المادّة 251(ب) و199(ج) من القانون العسكريّ القانون العسكري رقم 1651 عام 1961، وهي جريمة قد تصل عقوبتها إلى 10 سنوات في السجن. تعرّف المادّة 251(ب) «التحريض» بشكل واسع ليشمل «محاولة شفويّة أو غيرها للتأثير على الرأي العام في المنطقة بشكلٍ قد يسيء إلى السِلم العامّ أو النظام العام» أو نشر «كلمات أو مديح أو تعاطف أو دعم منظّمات مُعادية، أو عمليّاتها أو أهدافها».[30] قد يُفهم ذلك أنّ أيّ انتقاد للسياسات الإسرائيليّة أو الاحتلال قد يُعتبر تحريضًا.

29 «أم الفحم: اعتقال رجا إغبارية». عرب 48، 11 أيلول، 2018.
https://bit.ly2/CoOWHj
30 مادّة 251(ب). أمر يتعلّق بالأحكام الأمنيّة [النسخة الموحّدة] (يهودا والسامرة) (رقم 1651)، 2009-5770.

لمى خاطر، الخليل

اعتقلت القوّات الإسرائيليّة في 24 تمّوز الصحافيّة المستقلّة والكاتبة الفلسطينيّة لمى خاطر من بيتها في الخليل.[31] خاطر هي صاحبة مدوّنة اشتهرت لانتقادها ليس فقط القوّات الإسرائيليّة، وإنّما أيضًا السُلطة الفلسطينيّة. لدى خاطر أكثر من 87,000 متابع في تويتر. أفادت مؤسّسة الضمير أنّه تمّ التحقيق مع خاطر طيلة 34 يومًا في عسقلان، كما تم تهديدها بأنّها «لن ترى أولادها إلا في غرفة التحقيق وهي مقيّدة بوضعيّة ضاغطة».[32] من بين الاتّهامات المختلفة الموجّهة إليها، تواجه خاطر اتّهامات بالتحريض في منصّات الإعلام الاجتماعيّ.[33] ما زالت خاطر محتجزة في سجن الدامون داخل إسرائيل في انتظار محاكمتها.

سوزان أبو غنّام، القدس

اعتقلت الشرطة الإسرائيليّة سوزان أبو غنّام، 39 عامًا، بعد اقتحام منزلها في حيّ الطور الفلسطينيّ في القدس الشرقيّة في 5 آب 2018، بسبب منشورات شاركت بها على الفيسبوك. أبو غنّام هي أمّ حسن أبو غنّام الذي قتلته القوّات الإسرائيليّة خلال الاحتجاجات التي كانت ضدّ تركيب أجهزة كشف المعادن على مداخل حرم الأقصى في عام 2017. بحسب تصريح الشرطة الإسرائيليّة، اعتُقلت أبو غنّام «بشبهة نشرها لمجموعة كبيرة من المنشورات في الفيسبوك باسمها، وفي منصّة إعلام اجتماعيّ أخرى، ممّا يثير الشكوك بتحريضها على العنف والإرهاب، ودعم التنظيمات الإرهابيّة».[34] أدانت المحكمة الإسرائيليّة أبو غنّام في تاريخ 16 كانون أوّل 2018 بتهمة «التحريض» بسبب 40 منشورًا شاركت بهم في حسابها في الإعلام الاجتماعيّ، وحكمت عليها بالسّجن لمدّة 11 شهرًا.[35]

31 Hammad, S. "Israeli forces arrest Palestinian female journalist in Hebron." Al-Jazeera, July 24, 2018. https://bit.ly/2Aayqvs

32 Addameer. "Lama Khater." November 18, 2018. http://www.addameer.org/prisoner/lama-khater

33 مكتب إعلام الأسرى. «تمديد توقيف الأسيرة الكاتبة لمى خاطر للمرة السابعة». 26 آب، 2018. http://:asramedia.ps/post/7535/.

34 Hasson, N. "Israel Arrests Jerusalem Palestinian Woman on Suspicion of Incitement to Terror on Facebook." Haaretz, August 6, 2018. https://bit.ly/2GRyT7I

35 أصلان، هـ. «الاحتلال يسجن والدة شهيد مقدسية لنشاطها بفيسبوك». الجزيرة، 16 كانون أوّل، 2018. https://:bit.ly2/T0QH6z

أمير الدبس، القدس

اعتقلت القوّات الإسرائيليّة أمير الدبس ابن الـ26 عامًا في 16 نيسان 2018، وذلك خلال اقتحام ليليّ لمنزله في مخيّم اللاجئين شعفاط في القدس الشرقيّة. وجّهت له المحكمة الإسرائيليّة في تاريخ 10 تشرين أوّل تهمة «التحريض» في الإعلام الاجتماعيّ وحكمت عليه بالسجن لمدّة 10 شهور.[36] أطلقت السُلطات الإسرائيليّة سراح الدبس في 25 كانون الثاني 2019.

36 صفا. «الحكم على مقدسي 10 أشهر بتهمة التحريض على «فيسبوك». 10 تشرين أوّل، 2018. https://ly.bit/2Nd8KkD

السُلطة الفلسطينيّة

السُلطة الفلسطينيّة
السُلطة الفلسطينيّة
السُلطة الفلسطينيّة

قوانين تسمح بقمع الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة

عدّلت السُلطة الفلسطينيّة في نيسان قانون الجرائم الالكترونيّ. بدايةً، تبنّت السُلطة الفلسطينيّة قانون الجرائم الالكترونيّ في تمّوز 2017، والذي حذّر مركز حملة ومنظّمات حقوق إنسان دوليّة أخرى من هذا القانون قد يُستخدم «كأداة لإسكات التعبير الشرعيّ عن الرأي وانتقاد السُلطات»، أو قد ينتهك «حقوق الفلسطينيّين بالتعبير عن الرأي والخصوصيّة وحماية المعلومات».[37] بعد ضغط متزايد، عدّلت السُلطة الفلسطينيّة القانون، ولكنّ القانون ما زال يسمح ويمنح السُلطة للمدّعي العام ولقوّات الأمن ووزارة الاتّصالات بجمع ومراقبة وحفظ المعلومات عن المستخدمين دون أمر محكمة وبطلب من الحكومة، بما في ذلك حجب المواقع خلال 24 ساعة. ما زالت السُلطة الفلسطينيّة تحجب عشرات المواقع المنسوبة إلى أحزاب سياسيّة معارضة، كحركة «حماس» ومنافسيها من حركة «فتح»، حيث تم حجب هذه المواقع لأوّل مرّة في عام 2017.[38]

أمثلة لاعتقال فلسطينيّين بسبب منشورات في الإعلام الاجتماعيّ

أحمد عورتاني، عنبتا

اعتقلت قوّات الأمن الوقائيّ الفلسطينيّ الشاب أحمد عورتاني، 25 عامًا، في 21 نيسان 2018، بعد استدعائه للتحقيق بشأن منشور كان قد شارك به قبل أسبوعين من موعد اعتقاله في الفيسبوك، ساخرًا من لافتة مبايعة الرئيس الفلسطيني عبّاس في عنبتا الواقعة في القسم الشماليّ من الضفّة الغربيّة. كتب عورتاني في منشوره في الفيسبوك: «أنا لا أدعم المبايعة. هذا العمل يمثّل فقط أعضاء المجلس البلديّ في عنبتا وليس أيّ أحد آخر، ولا الجمهور».[39] نقله ضبّاط الأمن بعد اعتقاله إلى مقر اللجنة الأمنيّة المشتركة في أريحا، وأفيد بأنّه عومل هناك بسوء وتعرّض للتعذيب، يشمل ذلك تعذيب موضعيّ (شبح) وحرمانه من

37 7amleh. "Joint Letter to the Secretary General of the Council of Ministers Salah Alayan About the Law on Electronic Crimes," December 25, 2017. http://7amleh.org/2017/12/25/joint-letter-to-the-secretary-general-of-the-council-of-ministers-/salah-alayan-about-the-law-on-electronic-crimes

38 7amleh. "Has the Palestinian Cybercrime Law really been amended?," June 4, 2018.https://7amleh.org/2018/06/04/has-the-palestinian-cybercrime-law-really-been-amended

39 Patel Y. "Palestinian launches hunger strike in Palestinian Authority jail." Al-Jazeera, April 26, 2018. https://bit.ly/2Kjqt8f

النوم وممارسة الضغط الجسديّ عليه ومنع محاميه من زيارته. ووجدت هيومن رايتس ووتش أنّ اللجنة الأمنيّة المشتركة[40] تعذّب المعارضين بشكلٍ روتينيّ في الضفة الغربية.[41] أُطلق سراحه في 17 أيّار 2018 بكفالة، ولكنّ عورتاني استمّر بالظهور أمام المحكمة الفلسطينيّة بتهم النشر في الفيسبوك بحسب قانون الجرائم الالكترونيّ حتّى 2 كانون الثاني 2019، حيث برّأته المحكمة الفلسطينيّة في طولكرم من كل التهم الموجّهة إليه. بحسب قرار المحكمة: «لم تكن أدلّة كافية ضدّ أحمد، ولم تعتبر الاتّهامات ضدّة جرائم، وإنّما تعبيرات تنضوي تحت حريّة الرأي والتعبير».[42]

إبراهيم مصري، نابلس

اعتقلت قوّات الأمن الوقائيّ الفلسطينيّ في 16 تمّوز 2018 إبراهيم مصري، 28 عامًا، بعد استدعائه للتحقيق في مقرّها في نابلس. نشر مصري، وهو مهندس الكترونيّات، منشورًا على الفيسبوك طالب به السُلطة الفلسطينيّة برفع إجراءاتها العقابيّة على غزّة، بما في ذلك تقليص رواتب الموظّفين الحكوميّين، وتعليق الدفع لإسرائيل لتزويد القطاع بالوقود، كما فصّل في منشوره كيف اعتدى عليه أفراد من قوّات الأمن الفلسطينيّة بلباس مدنيّ في رام الله، خلال مظاهرة بشأن غزّة في 13 حزيران 2018.[43] وجّهت إليه محكمة البداية في نابلس في تاريخ 26 تمّوز 2018 تهمة «إهانة السُلطات العليا» بحسب المادّة 191 من قانون العقوبات، و «التشهير من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات»، بحسب المادّة 45 من قانون الجرائم الالكترونيّ رقم 10 من عام 2018. أطلقت قوّات الأمن الفلسطينيّة سراح المصري بعد 14 يومًا كان خلالها رهن الاحتجاز، وما زال يحضر جلسات المحكمة منتظرًا صدور الحكم بشأنه.

40 فرقة عمل مشتركة تشمل كلّ قوّات الأمن الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة، يشمل الشرطة والأمن الوقائيّ والمخابرات العامّة والمخابرات العسكريّة.

41 Human Rights Watch. "Palestine: Authorities Crush Dissent." October 23, 2018. https://bit.ly/2EEcN8X

42 Addameer. "Palestinian Court Drops all Charges against Ahmad Awartani." January 3, 2019. https://bit.ly/2V6twVB

43 قدس. «اشتكى ضربهم فاعتقلوه.. المهندس ابراهيم المصري معتقل لدى الوقائي». 24 حزيران، 2018. https://qudsn.co/post154514/

سُلطات حماس

سُلطات حماس
سُلطات حماس
سُلطات حماس

ما زالت سُلطات حماس تستند إلى مادّة 262 حول «إساءة استخدام التكنولوجيا» من قانون العقوبات من عام 1963، والذي بقي ساريًا في قطاع غزّة، من أجل اعتقال وتجريم الناشطين بسبب منشورات في الإعلام الاجتماعيّ، بما في ذلك منشورات قد تُفهم على أنّها تنتقد حماس أو سياساتها أو ممثّليها الرسميّين.

أمثلة لاعتقال فلسطينيّين بسبب منشورات في الإعلام الاجتماعيّ

خضر محجز، غزّة

في 26 كانون الأوّل 2018، احتجزت سُلطات حماس الكاتب خضر محجز، 66 عامًا، وذلك بسبب عدد من المنشورات التي شارك بها في فيسبوك، وأطلقت سراحه في وقت متأخّر من نفس اليوم.[44] اعتُقل محجز، وهو عضو سابق في حماس، بسبب مشاركة منشورات ومقالات تنتقد سُلطات حماس وتشرح أسباب تركه الحركة.[45]

صلاح جاد الله، غزّة

اعتقلت سُلطات حماس في 23 كانون الأوّل 2018 د. صلاح جاد الله، 60 عامًا، وهو محاضر في الجامعة الإسلاميّة في غزّة، بسبب منشورات شارك بها في فيسبوك، والتي انتقد من خلالها مسؤولي سُلطات حماس لفشلهم في توفير حياة كريمة لسكّان غزّة، وعدم الوفاء بمسؤوليّاتهم تجاههم. كتب جاد الله، وهو عضو في حماس، في صفحته في فيسبوك: «حياة النفاق والكذب والدجل، عندما تكون مسؤول ومترف وشعبك منهك وفقير ومعدوم». أطلقت سُلطات حماس سراح جاد الله في 27 كانون أوّل 2018 دون توجيه التّهم إليه. بعد إطلاق سراحه، نشر جاد الله «اعتذارًا» على صفحته في فيسبوك عن منشوره السابق.[46]

44 الوكالة الوطنيّة للإعلام. «تضامن كبير مع الكاتب محجز بعد اعتقاله بسبب مقال». 10 شباط، 2019. https://bit.ly2/Nedp5N

45 نفس المصدر.

46 أمد. «بعد نشره اعتذار عما كتب.. أمن حماس يطلق سراح د. جاد الله». 27 كانون أوّل، 2018. https://www.amad.ps/ar/Details274196/

شركات هايتك عالميّة

شركات هايتك عالميّة
شركات هايتك عالميّة
شركات هايتك عالميّة

فيسبوك

فيسبوك

فيسبوك

فيسبوك

Facebook

تعتمد السُلطات الإسرائيليّة على عملاقة الإعلام الاجتماعيّ، فيسبوك، لمراقبة المحتوى منذ عام 2016. أشادت المحكمة المركزيّة الإسرائيليّة في آذار بـ«التعاون المُثمر» مع فيسبوك لإزالة محتوى فلسطينيّ بطلبٍ من الحكومة الإسرائيليّة. أشار مندوب شركة فيسبوك أيضًا إلى أنّ الشركة تعمل «بشكلٍ وثيق مع أقسام السايبر في وزارة القضاء والشرطة، ومع عناصر من الجيش ومن الشين بيت «وكالة المخابرات الإسرائيليّة».[47] وافقت فيسبوك وتويتر خلال عام 2017 على 85 بالمئة من طلبات وحدات السايبر الإسرائيليّة لإزالة محتوى اعتبروه «مسيئة وخطيرة»، والتي وصل عددها إلى 12,351 طلبًا بحسب المعلومات التي وفّرتها الوحدة.[48]

وفقًا لتقرير الشفافيّة الذي أصدرته فيسبوك، تلقّت الشركة في النصف الأوّل من عام 2018، 624 طلبًا من السُلطات الإسرائيليّة لإزالة محتوى، ووافقت على 73 بالمئة من هذه الطلبات.[49] أغلقت فيسبوك في آذار صفحة وكالة الأنباء الفلسطينيّة «صفا» المنسوبة إلى حركة حماس، والتي كان لديها 1.3 مليون متابع، وذلك كجزء من سياسة فيسبوك لحجب صفحات يُفترض أنّها تروّج وتنشر محتوى تُعرّفها فيسبوك كمحتوى تحريضيّة.[50] أغلقت فيسبوك في نفس الشهر ولفترة وجيزة صفحة حركة «فتح»، وذلك بعد أن نُشرت عبر الصفحة صورة قديمة للرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات وهو يحمل بندقيّة.[51] وثّقت «صدى سوشال» 370 انتهاكًا من قِبَل فيسبوك خلال عام 2018، منها إزالة المحتوى والحسابات والصفحات الفلسطينيّة- وهو أعلى عدد من بين الانتهاكات التي سُجّلت في جميع شركات الإعلام الاجتماعيّ.[52]

47 كالكاليست. «"فيسبوك لا تتنصّت على محادثاتكم الهاتفيّة": مديرة السياسات في الشركة تشرح». من اللّغة العبريّة. 30 كانون أوّل، 2017 https://bit.ly/2Xc83fP

48 نفس المصدر وعدالة (ملاحظة رقم 12).

49 Facebook. "Facebook Transparency Report - Israel." https://bit.ly/2T6s20B

50 Khoury, J. "Facebook Closes Page of Hamas-affiliated Palestinian News Agency With 1.3 Million Followers." Haaretz, March 25, 2018 https://bit.ly/2IP3CjY

51 Gostoli, Y. "Palestinians fight Facebook, YouTube censorship." Al-Jazeera, January 20, 2018. https://bit.ly/2IkuqfV

52 صدى سوشال (ملاحظة رقم 1).

تویتر
تویتر
تویتر
تویتر

Twitter

على غرار فيسبوك، أزالت تويتر بانتظام محتوى وحسابات فلسطينيّة بطلبٍ من الحكومة الإسرائيليّة منذ عام 2016. ومع ذلك، اشتكى وزير القضاء الإسرائيليّ أن تويتر تتجاوب مع طلبات لإزالة المحتوى فقط في حال توفير أمر محكمة، على عكس فيسبوك.[53] بحسب تقرير الشفافيّة الذي أصدرته تويتر، استجابت الشركة إلى 33 بالمئة من الطلبات الإسرائيليّة، وأزالت 42 حسابًا ما بين كانون الثاني وحزيران 2018.[54] وثّقت صدى سوشال 60 حالة أزالت بها تويتر محتوى أو حسابات فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة خلال عام 2018. أمرت تويتر في كانون الأوّل حساب التويتر التابع «للانتفاضة الالكترونيّة» في الضفّة الغربيّة بإزالة تغريدة ترتبط بقصّة إخباريّة عن غارة الكوماندو الإسرائيليّ في قطاع غزّة، والتي كانت قد نُشرت قبل شهر من الزمن.[55] أفادت «الانتفاضة الإلكترونيّة» إلى أن تويتر قد أعلمتهم أن التغريدة تخالف قوانين شركة الإعلام الاجتماعيّ دون توفير أيّ تفسير آخر.

53 Landau, N. et. el. "Justice Minister: Terror Groups Have Switched to Twitter Because Facebook Cooperates With Israel." Haaretz, March 20, 2018. https://bit.ly/2FR8BDa

54 Twitter. "Transparency Report - Israel." https://transparency.twitter.com/en/countries/il.html

55 Abunimah, A. "Twitter enforcing Israeli military censorship." The Electronic Intifada, December 10, 2018. https://bit.ly/2SOXFrE

غـوغـل
غـوغـل
غـوغـل
غـوغـل

Google (يوتيوب وخرائط غوغل)

تنتهك يوتيوب أيضًا، وهي إحدى الشركات الفرعيّة لغوغل، حريّة التعبير عن الرأي، وذلك من خلال إزالة المحتوى وقنوات المستخدمين. وثّقت «صدى سوشال» 45 حالة أزالت فيها يوتيوب حسابات وقنوات فلسطينيّة خلال عام 2018، يشمل ذلك قناة «شبكة قدس الإخباريّة» و«شبكة نيوز 48» وقنوات أخرى.

أشار بحث أجراه «مركز حملة» أنّ خرائط غوغل لا تعكس القانون الدوليّ في خرائطها، وذلك بسبب عدم شملها للمناطق الفلسطينيّة التي لا تعترف بها السُلطات الإسرائيليّة، كالقرى الفلسطينيّة غير المعترف بها في النقب. كما أنّ خرائط غوغل لا تستخدم أيّ مصطلح يُنسب إلى «فلسطين» أو المصطلح المعترف به دوليًّا «المناطق الفلسطينيّة المحتلّة»، وبدلاً من كتابة هذه المصطلحات، فإنّها تتبنّى الرواية الإسرائيليّة، منتهكةً بذلك القانون الدوليّ.[56] ومع ذلك، فإنّ أسماء المستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة تظهر على الخرائط بوضوح، ومصنّفة بشكل خاطئ على أنّها جزء من إسرائيل. كذلك، لا تعكس خرائط غوغل تقييدات الحركة المفروضة على الفلسطينيّين من قِبل السُلطات الإسرائيليّة والجيش الإسرائيليّ، وخصوصًا في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، كالحواجز والمتاريس والشوارع الالتفافيّة حول المستوطنات الإسرائيليّة التي يُمنع الفلسطينيّون من دخولها. عند تخطيط مسار في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، توجّه خرائط غوغل المستخدمين إلى الطرق الإسرائيليّة بدلاً من الطرق الفلسطينيّة، دون الأخذ بعين الاعتبار أنّ معظم الطرق الإسرائيليّة غير متاحة أو ممنوعة من دخول الفلسطينيّين من المناطق الفلسطينيّة المحتلّة.

56 7amleh. "Mapping Segregation: Google Maps and the Human Rights of Palestinians." September 18, 2018. https://7amleh.org/2018/09/18/google-maps-endangering-/palestinian-human-rights

PayPal

باي بال

باي بال
باي بال
باي بال

PayPal

رغم كونها خدمة الدفع الإلكترونيّ الرائدة في العالم، ما زالت خدمات باي بال غير متوفّرة لحواليّ خمسة مليون فلسطينيّ يقطنون في الضفّة الغربيّة وفي قطاع غزّة. في نفس الوقت، تقدّم باي بال خدماتها للإسرائيليّين في إسرائيل، وأيضًا للمستوطنين الإسرائيليّين الذين يقطنون في المستوطنات غير القانونيّة في الضفّة الغربيّة. على هذا النحو، يبدو أنّ باي بال تميّز ضدّ الفلسطينيّين بسبب أصولهم الإثنيّة أو القوميّة، حيث أنّها توفّر خدماتها للمستوطنين الإسرائيليّين، ولا توفّرها لجيرانهم الفلسطينيّين. قد تساهم خدمات باي بال في تعزيز الاستدامة الاقتصاديّة للمستوطنات الإسرائيليّة، وفي هذه الحالة ستخترق القانون الدوليّ بشكلٍ مباشر.[57]

أعلنت باي بال في آب 2016 أنّها لا تنوي توسيع خدماتها لتخدم الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة ولا في غزّة.[58] ومع ذلك، فإن استمرار غياب منالية خدمات باي بال قد صعّب بشكلٍ خاص على العديد من الشركات والمبادرين والمستقلّين الفلسطينيّين الحصول على خدمات ماليّة دوليّة، وخلق فرص تجاريّة داخل السوق الفلسطينيّ.[59]

57 7amleh. "Palestine & PayPal: Towards Financial Equality." December 19, 2018. https://7amleh.org/wp-content/uploads/2018/12/Palestine-PayPal-English.pdf

58 Elis N. "PayPal: No Plans to Expand Services to Palestinians." The Jerusalem Post, August 31, 2016. https://bit.ly/2tuOHow

59 حملة (ملاحظة رقم 58).

airbnb

Airbnb

Airbnb

Airbnb

Airbnb

Airbnb

أعلنت الشركة الإلكترونيّة للسياحة العالميّة Airbnb في 19 تشرين ثانٍ أنّها ستتوقّف عن إدراج عقارات موجودة في المستوطنات الإسرائيليّة، مشيرةً إلى أنّها «محطّ نزاع تاريخيّ بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين».[60] يؤثّر هذا القرار على 200 إدراج في المنصّة الالكترونيّة، يعود إلى عقارات في المستوطنات الإسرائيليّة في جميع أنحاء الضفّة الغربيّة، ولكنّه يستثني العقارات المُدرجة في القدس الشرقيّة. وثّقت هيومن رايتس ووتش كيف أنّ نشاطات Airbnb في المستوطنات «تساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصاديّة للمستوطنات والاستفادة من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وترسّخ ممارسات تمييزيّة ناجمة عن المستوطنات».[61]

لم تعلن Airbnb متى ستبدأ في تنفيذ هذا القرار، كما لم توفّر أيّ معلومات حول الوقت الذي سيلزمها لتنفيذه. علاوةً على ذلك، لم تصرّح Airbnb فيما إذا كانت الشركة ستزيل إدراج العقارات في القدس الشرقيّة. وجدت منظّمة العفو الدوليّة 100 إدراج في المستوطنات الإسرائيليّة وفي القدس الشرقيّة حتّى موعد كانون الثاني 2019.[62]

60 Airbnb. "Listings in Disputed Regions." November 19, 2018. https://bit.ly/2ORPYhG

61 Human Rights Watch. "Israel: Airbnb to End Settlement Rentals." November 20, 2018. https://bit.ly/2FuVFD3

62 Amnesty International. "Destination: Occupation Digital Tourism and Israel's Illegal Settlements in The Occupied Palestinian Territories." January 30, 2019. https://bit.ly/2sSW3ID

Booking.com

Booking.com
Booking.com
Booking.com

Booking.com

يستمر موقع حجز الإقامة الرائد Booking.com في إدراج مواقع في المستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة في الضفّة الغربيّة، يشمل ذلك القدس الشرقيّة. وجدت منظّمة العفو الدوليّة أنّ Booking.com تُعلن عن 45 فندقًا وأماكن للإيجار في المستوطنات الإسرائيليّة المستوطنات الإسرائيلية، يشمل ذلك القدس الشرقية غير القانونيّة حتّى موعد كانون الثاني 2019.[63] يُساهم هذا الإدراج في التطوير الاقتصاديّ للمستوطنات الإسرائيليّة، كما يساهم في انتهاك حقوق الإنسان المرتبطة بالمستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة. بالإضافة إلى ذلك، ناشدت هيومن رايتس ووتش .Booking com مطالبةً إيّاها التوقّف عن إدراج العقارات الموجودة في المستوطنات الإسرائيليّة، ولكنّ Booking.com ردّت بأنّ الشركة «توفّر منصّة فقط لإتاحة العقارات، وهذا لا يعني أنّها تدعم المستوطنات».[64] عندما تعلن Booking.com عقارات في المستوطنات غير القانونيّة، فهي لا تنفّذ التزاماتها المتعلّقة بحقوق الإنسان بموجب المبادئ الإرشاديّة التي أصدرتها الأمم المتّحدة.

63 نفس المصدر.
64 هيومن رايتس وتش (ملاحظة رقم 62).

المجتمع الفلسطينيّ

العنف والمراقبة القائمين على النوع الاجتماعيّ

يتزايد العنف القائم على النوع الاجتماعيّ في الإعلام الاجتماعيّ وفي الانترنت في السنوات الأخيرة. يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعيّ في الفضاءات الافتراضيّة في داخل المجتمع الفلسطينيّ قرصنة الحسابات والترصّد وتلقّي طلبات الصداقة الملحّة ونشر المعلومات الشخصيّة والابتزاز، بما في ذلك الابتزاز الجنسيّ، والتحرّش الجنسيّ وتلقّي صور ذات محتوى غير لائق. وجد بحث أجراه مركز حملة و"Kvinna til Kvinna" أنّ ثلث الفتيات الفلسطينيّة يتعرّضن للعنف والتحرّش في الشبكات الاجتماعيّة والانترنت، وذلك بناءً على استطلاع شمل 1,200 امرأة فلسطينيّة من المناطق الفلسطينيّة المحتلّة وإسرائيل، في الفترة الواقعة بين حزيران وأيلول 2018.[65] كشف البحث أيضًا أن واحدة من بين كل أربع نساء تغلق حساباتها في الإعلام الاجتماعيّ بسبب التحرّش عبر الانترنت.

عالجت وحدة الجرائم الالكترونيّة التابعة للشرطة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة 1,300 حالة ابتزاز عبر الانترنت حتّى موعد 8 أيلول 2018، حيث كان 38 بالمئة من الحالات متعلّقًا بابتزاز النساء.[66]

أفادت بعض النساء الفلسطينيّات أيضًا أن عائلاتهنّ تراقب نشاطهن الالكترونيّ وتراقب كيفيّة استخدامهنّ لحساباتهنّ في الإعلام الاجتماعيّ، إن كان ذلك من خلال تطبيقات مراقبة عينيّة، أو إضافتهنّ «كأصدقاء» في حساباتهنّ في الإعلام الاجتماعيّ، ممّا يدفع الكثيرات منهنّ إلى «الرقابة الذاتيّة» عند مشاركتهنّ أو نشرهنّ محتوى في حساباتهنّ الشخصيّة، أو إلى إزالة حسابات أفراد العائلة من أجل التهرّب من الرقابة المشدّدة والانتقاد من طرفهم.[67]

أطلق مركز حملة في كانون الأوّل رزمة تعليميّة تهدف إلى مكافحة ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعيّ على شبكة الإنترنت.[68] يستهدف العنف القائم على النوع الاجتماعيّ أيضًا الأفراد والمجموعات التي تعبّر عن هويّات جنسيّة وميول جنسيّ متنوّع.

65 7amleh. "A Violent Network: Gender-Based Violence Against Palestinian Women in Virtual Space." November 22, 2018. http://7amleh.org/wp-content/uploads/2018/11/Report_GBV_-_KtK.pdf

66 المركز الفلسطينيّ للإعلام. «1300 جريمة «ابتزاز إلكتروني» بالضفة.. وما أخفي أعظم!». 8 أيلول، 2018. https://bit.ly/2GRBXAn

67 حملة. (ملاحظة رقم 66).

68 7amleh. "7amleh Center publishes educational package on Gender-Based Violence on the internet." December 11, 2018. https://7amleh.org/2018/12/11/7amleh-center-publishes-educational-package-against-gender-based-violence-in-arabic/

استنتاجات

استنتاجات
استنتاجات
استنتاجات

يواصل مركز حملة التأكيد على منهجيّة انتهاكات الحقوق الرقميّة ومراقبة واستهداف نشاط الفلسطينيّين عبر شبكة الانترنت، والتي تؤدّي إلى تدهور حقوق الإنسان للفلسطينيّين. ليس فقط أن هذه النسخة الثالثة من تقرير #هاشتاغ_فلسطين الذي يصدره مركز حملة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين تُظهر كيف أنّ العلاقات القويّة ما بين الحكومة والسُلطات وشركات الهايتك العالميّة تؤثّر على الفلسطينيّين بشكلٍ عينيّ، وإنّما توفّر أيضًا تبصّرات عن تأثير هذه العلاقات بشكلٍ عام على الحقوق الرقميّة، وعلى حقوق الإنسان عالميًّا.

في حين أنّ الحكومات والسُلطات والشركات الخاصّة تواصل تطوير طرق جديدة للمراقبة وجمع المعلومات والتصدّي لها، من الضروريّ أن تتماشى القوانين المحليّة مع القانون الدوليّ وأن تحمي حقوق الإنسان. على جميع الحكومات والسُلطات والشركات الخاصّة تطوير سياسات ومعايير وأفضل الممارسات التي تضمن حقوق الانسان الاساسية للفلسطينيّين، كالحق في التعبير عن الرأي والحق بالحصول على ومشاركة المعلومات من خلال منصّات الإعلام الاجتماعيّ، والحق بالخصوصيّة.

عن حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ، هي مؤسسة أهليّة غير ربحيّة تركّز على حماية حقوق الإنسان للفلسطينيّين في فضاء شبكة الإنترنت. تعتمد نظريّة التغيير التي نعمل من خلالها على ثلاثة أركان؛ بناء قدرات الفلسطينيّين من أجل الدفاع عن حقوقهم، دعم تطوير حملات توعية جماهيريّة فعّالة، وإجراء بحوث لتوثيق انتهاكات الحقوق الرقميّة، وللدّفاع عن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

كون حملة إحدى المؤسّسات القليلة التي تركّز عملها حول الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين، يعمل طاقم مركز حملة المكوّن من مختصّين في الحقوق الرقميّة وباحثين ومحامين ومدرّبين وناشطين في جميع المناطق كالقدس والضفّة الغربيّة وإسرائيل، بالتعاون مع شركاء محليّين ودوليّين، وذلك للحفاظ على حقوق الإنسان الرقميّة وللدفاع عنها.

1. بناء قدرات- تدريب وورشات: نعمل مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ والمبادرات الشعبيّة وخبراء الإعلام، ومع الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، وذلك لتحسين الأمان الرقميّ والحملات عبر شبكة الإنترنت ومهارات الامتداد والتواصل.

2. حملات- رفع الوعي الجماهيريّ: تنسيق وإدارة حملات مرافعة وحملات لرفع الوعي الجماهيريّ تستخدم أحدث استراتيجيّات وتكتيكات وأدوات الحملات الرقميّة حول متنوّع واسع من المواضيع المتعلّقة بحقوق الفلسطينيّين.

3. بحوث ومرافعة- قطريًّا ودوليًّا: إجراء بحوث نوعيّة وكميّة، وقيادة بمنتديات قطريّة ودوليّة والاشتراك بها، والمناصرة مع أبرز الائتلافات للحفاظ على حقوق الإنسان الرقميّة والدفاع عنها.

يدعم مركز حملة طاقم من الخبراء ومجلس إدارة متفانٍ ومتطوّعين ملتزمين، ومجموعة من المانحين المحليّين والدوليّين.

Contact 7amleh:

info@7amleh.org | www.7amleh.org

Find us on social media : **7amleh**